CL 136/8

A

May 2009

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 15 – 19 يونيو/حزيران 2009

تقرير الدورة السادسة والعشرين بعد المائة للجنة المالية

روما، 11–15 مايو/أيار 2009

بيان المحتويات

مسائل تستدعي اهتمام المجلس	الصفحة iv
	الفقرات
المقدمة	1 – 5
الإصلاح وخطة العمل الفورية	
اختصاصات الدراسة عن إدارة المخاطر في المنظمة	6 – 7
استعراض حساب الأمانة الخاص بخطة العمل الفورية	8 – 13
عناصر الاستعراض المفصَّل	14 – 24
المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية	
التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2008–2009	25 – 29
جدول الاشتراكات للفترة 2010–2011	30
المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات	31 – 33
التقييم الاكتواري للالتزامات المتعلقة بالموظفين في عام 2008	34 – 41
التدابير الرامية إلى التشجيع على دفع الاشتراكات في موعدها	42 – 46

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K5008/A

تقرير مرحلي عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 47 - 51

تقرير عن الاستثمارات في عام 2008 52 - 55

تقرير مرحلي عن تعديل برنامج العمل بالنسبة إلى الوفورات غير المحددة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة 56 - 58

عناصر مشروع الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 59 - 64

تقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج التعاون التقني 65 - 67

المسائل المتعلقة بالموارد البشرية

السياسة المعدّلة لاستعانة منظمة الأغذية والزراعة بالمتعاقدين والمتقاعدين وتطبيق هذه السياسة 68 - 73

تقرير مرحلي عن تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة 47 - 80

المسائل المتعلقة بالإشراف

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي 81 - 83

تقرير سنوي عن أنشطة مكتب المفتش العام في سنة 2008 84 - 86

مكاتب الاتصال في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/007/10) 87 - 88

متابعة طلب المؤتمر تقديم المعلومات ذات الصلة بمؤتمر القمة المقترح عقده في نوفمبر/تشرين الثاني 2009: النواحي التنظيمية والمالية 89 - 96

أية مسائل أخرى

طرق عمل لجنة المالية 97 - 101

موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والعشرين بعد المائة 102

الملحق الأول

التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2008–2009 صفحة 24

الملحق الثاني

جدول الاشتراكات المقترح للفترة 2010–2011 صفحة 29

مسائل تستدعي اهتمام المجلس

تقرير الدورة السادسة والعشرين بعد المائة للجنة المالية	
	الفقرات
- التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2008–2009	25 – 29
- جدول الاشتراكات للفترة 2010–2011	30
- المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات	31 – 33
- تقرير مرحلي عن تعديل برنامج العمل بالنسبة إلى الوفورات غير المحددة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة	56 – 58
- عناصر مشروع الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011	59 – 64

المقدمة

1- عرضت اللجنة على المجلس التقرير التالي عن دورتها السادسة والعشرين بعد المائة.

2- وقد حضر الدورة الممثلون التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد ياسر عبد الرحمن سرور (مصر)
نائب الرئيس: السيد Lee Brudvig (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء: السيد Moungui Médi (الكاميرون)
السيد Li Zhengdong (الصين)
السيد Søren Skafte (الدانمرك)
السيد Jean-Jacques Soula (فرنسا)
السيد Eckhard W. Hein (ألمانيا)
سعادة السيد Jorge E. Chen Charpentier (المكسيك)
السيد Aamir A. Khawaja (باكستان)
سعادة السيد Eudoro Jaén Esquivel (بنما)
السيد Robert Sabiiti (أوغندا)

3- وأبلغ الرئيس اللجنة أنّه جرى تعيين السيد Chris Hegadorn ليحلّ محلّ السيد Lee Brudvig كممثل عن الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة يومي 14 و15 مايو/أيار. وعلاوة على ذلك، حلّ السيد Horacio Maltez محلّ سعادة السيد Don Eudoro Jaén Esquivel (بنما) خلال جزء من الدورة. ويرد موجز عن مؤهلات كلّ من السيد Hegadorn والسيد Maltez في الضميمة إلى هذا التقرير (الوثيقة CL 136/8-Add.1).

4- وقررت اللجنة، بمقتضى المادة 2-3 من اللائحة الداخلية للجنة المالية، فتح باب النقاش، من دون إخلال بالمادة 2-3 المذكورة، في دورتها السادسة والعشرين بعد المائة أمام مراقبين لا يتمتعون بحق الكلام من جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

5- وبناء على الاتفاق بين رئيس لجنة المالية ورئيس لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقلّ للمنظمة (لجنة المؤتمر)، قررت لجنة المالية اعتماد تقريرها عن البنود 4 (الفقرتان 6 و7) و5 (الفقرات 8-13) و6 (الفقرات 14-24) و16 (الفقرات 74-80) بعد ظهر يوم الأربعاء 13 مايو/أيار. وكان الغرض من ذلك إفساح المجال لتعميم مستخرج من التقرير بخصوص البنود المذكورة على الأعضاء في لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي قبل اجتماعات مجموعة العمل المقرر عقدها يومي 20 و21 مايو/أيار.

الإصلاح وخطة العمل الفورية

اختصاصات الدراسة عن إدارة المخاطر في المنظمة

6- في حين أعادت اللجنة إلى الأذهان أن إدارة المخاطر في المنظمة هي جزء من قرار المؤتمر بشأن خطة العمل الفورية، فقد وجدت المعلومات المعروضة عليها غير كافية لتمكينها من اتخاذ قرار بخصوص إجراء دراسة عن إدارة المخاطر في المنظمة، خاصة بالنظر إلى الطابع المؤقت للاختصاصات وإلى نقص التفاصيل والمعلومات عن التكاليف.

7- وقررت اللجنة إرجاء اتخاذ قرار بشأن الدراسة عن إدارة المخاطر في المنظمة إلى الدورة التي ستعقدها في شهر يوليو/تموز المقبل. وطالبت بأن تعرض عليها اختصاصات أكثر تفصيلا في أعقاب النتيجة التي تسفر عنها العملية الجارية لتقدير المخاطر في المنظمة، وذلك بغية تمكينها من اتخاذ قرارها على بيّنة من الأمر في ذلك الوقت.

استعراض حساب الأمانة الخاص بخطة العمل الفورية

8- أعربت اللجنة عن تقديرها للتقدم الطيب فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة وكذلك التزام الإدارة بتطبيق هذه الخطة.

9- وأكدت اللجنة مجدداً أن خطة العمل الفورية تندرج ضمن الأولويات المتقدمة للمنظمة، وأنها تشكل استثماراً ضرورياً لمستقبلها.

10- وذكّرت اللجنة بأنّ قرار المؤتمر رقم 2008/1 ينص على أن يموّل تنفيذ خطة العمل الفورية في عام 2009 بواسطة المساهمات الطوعية من خارج الميزانية، غير أنها أعربت عن قلقها إزاء المستوى الحالي المتدني للمساهمات المالية لحساب الأمانة الخاص بخطة العمل الفورية. ولاحظت اللجنة أن قيمة المساهمات النقدية لهذا الصندوق وصلت في 11 مايو/أيار 2009 إلى 3.4 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع المتطلبات التقديرية لعام 2009 والبالغة 19.9 مليون دولار أمريكي، وذلك قبل أن تؤخذ في الحسبان المرحلة الأخيرة من الاستعراض المفصَّل. كما لاحظت على وجه الخصوص أنه لم يحدث أي تحسن ملحوظ منذ أن قامت اللجنة باستعراض الوضع في شهر مارس/آذار، ولو أنّ الإشارات الواردة عن المساهمات الوشيكة من بعض الأعضاء كانت مشجّعة.

11- وذكَّرت اللجنة بما خلُصت إليه في دورتها الخامسة والعشرين بعد المائة في شهر مارس/آذار 2009 من ضرورة إعادة النظر في سلّم أولويات إجراءات خطة العمل الفورية في حال عدم تلقي مساهمات إضافية ضخمة لحساب الأمانة بحلول شهر مايو/أيار، ولاحظت موافقة الإدارة على مثل هذا النهج في العمل. ولذلك فقد أوصت الإدارة بإعداد معلومات تفصيلية عن مراحل تنفيذ أنشطة خطة العمل الفورية لكي تتواءم على نحو أفضل مع الموارد التي ينتظر توافرها في عام 2009، ولكي تستعرضها لجنة المؤتمر في دورة تسبق دورة المجلس السادسة والثلاثين بعد المائة التي

ستعقد في شهر يونيو/حزيران 2009. وأشارت إلى أنها تتطلع إلى إجراء استعراض آخر لحساب الأمانة في دورة لجنة المالية التي ستعقد في شهر يوليو/تموز المقبل.

12- وحثّت اللجنة أعضاء المنظمة على تقديم مساهمات إضافية، بما في ذلك توفير مساهمات غير مخصصة من خارج الميزانية بغية تيسير تمويل خطة العمل الفورية. كما حضّت على اقتراح حلول مبتكرة وأبدت رغبتها في دعم المرونة الحصيفة في الميزانية من أجل تمويل خطة العمل الفورية بطرق لا تقوّض تنفيذ برنامج عمل المنظمة لعام 2009 في حالات منها مثلاً الحالات التي تتيح فيها الموارد من خارج الميزانية فرصاً لتحرير الموارد من الميزانية العادية.

13- ورحّبت اللجنة بجهود الإدارة المتواصلة لتشجيع البلدان الأعضاء على المساهمة في حساب الأمانة الخاص بخطة العمل الفورية، بما في ذلك الرسائل التي بعث بها المدير العام إلى الممثلين الدائمين لدى المنظمة. وأوصت اللجنة رئيس لجنة المؤتمر بتعيين "نصير" من بين الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن قبل انعقاد دورة المجلس في شهر يونيو/حزيران المقبل لالتماس التمويل لخطة العمل الفورية، وتشكيل مجموعة من ممثلي الأقاليم كافة للانخراط في جهود نشطة لاستقطاب التأييد وتعبئة الأموال.

عناصر الاستعراض المفصَّل

14- أشارت اللجنة إلى أنّ شركة الخبراء الاستشاريين الخارجيين Ernst and Young قد أصدرت تقرير المرحلة الثانية من الاستعراض المفصَّل. وأعربت عن تقديرها لحضور خبراء الشركة المذكورة وموظفي المنظمة من قادة مسارات العمل في الاستعراض المفصَّل عند مناقشة هذا الموضوع. ورحّبت اللجنة بالعرض الشفوي الذي قدّمته الأمانة وحددت فيه العناصر الأولية لرد الإدارة على مضمون تقرير المرحلة الثانية من الاستعراض المفصَّل، بالإضافة إلى التعليقات الأولية على التكاليف والوفورات المدرجة في الموجز التنفيذي للتقرير، والتي كانت قد عرضت على اللجنة في وقت سابق. ولاحظت اللجنة الطابع الأولي للدراسة التي أجرتها للمنجز النهائي للاستعراض المفصَّل، وأنّ رد الإدارة المتعلق بالمضمون سيُطرح أمام اجتماع لمجموعة العمل الثالثة التابعة للجنة المؤتمر من المقرر عقده في 20 مايو/أيار.

15- وأثنت اللجنة على رؤية الاستعراض المفصَّل الشمولية للهيكل التنظيمي وللعمليات الإدارية في المنظمة. غير أنها أشارت إلى أنّ الاستعراض كان يمكن أن يستفيد من مشاركة أوسع للمكاتب الميدانية والإدارات الفنية، وكذلك من استعراض تفصيلي لمركز الخدمات المشتركة.

16- وأكدت اللجنة من جديد الأهمية المحورية للموارد البشرية، وللتوصية الداعية إلى تعيين كبير موظفي الإعلام.

17- وأشارت اللجنة إلى الحاجة إلى وجود آلية لرصد تنفيذ توصيات محددة من الاستعراض المفصَّل ضمن سياق خطة العمل الفورية، ولاحظت أن بالإمكان أن يضطلع قادة مشروعات خطة العمل الفورية بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصيات بالنظر إلى العلاقة المتبادلة المتأصلة بين الاستعراض المفصَّل وخطة العمل الفورية.

18- وأشارت اللجنة إلى بيان الخبراء الاستشاريين من شركة Ernst and Young بشأن طائفة واسعة من المبادرات المتزامنة التي تضطلع بها المنظمة برعاية عملية الإصلاح، وأوصت بأن تقوم المنظمة بترتيب الأولويات وتركيز اهتمامها على إجراءات خطة العمل الفورية وعلى استنتاجات الاستعراض المفصَّل حسب تسلسلها المنطقي. وأجمعت اللجنة على أنّ هناك الكثير من المبادرات المتزامنة، ولفتت الانتباه إلى بعدها المالي وإلى تكاليف الموظفين غير المحددة تحديداً كمياً والناشئة عن المضي قدماً في تنفيذ المبادرات العديدة. كما لاحظت اللجنة أهمية ضمان تلاقي ومعاملة الاستعراض المفصَّل، وخطة العمل الفورية، ومبادرات الإصلاح الأخرى في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أنه من الضروري إيلاء العناية الواجبة للمبادرات الهامة التي سبق أن أقرّتها لجنة المالية والأجهزة الرئاسية الأخرى، ومنها مثلاً تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

19- وأيدت اللجنة اقتراح إنشاء وحدة توريد تتم إدارتها بصورة مشتركة وتكون بخدمة الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها، ولكنها وافقت كذلك على الحاجة إلى الدعم من قِبل الأعضاء للتعامل مع هذه المسألة، وطلبت مزيداً من الإيضاحات بهذا الشأن. ورحّبت اللجنة بكون التعاون الذي بدأ قبل سنوات بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، في مجال إمدادات الطاقة الكهربائية مثلاً، يشهد المزيد من التطوير في عدد من الميادين الأخرى بعد الاجتماعات الأخيرة التي عُقدت مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأعربت عن تطلعها إلى تلقي تقرير مرحلي عن التطورات بهذا الخصوص في دورتها المقرر عقدها في شهر يوليو/تموز المقبل. ولاحظت اللجنة أن تنفيذ توصية الاستعراض المفصَّل بشأن وحدة التوريد المشتركة يتطلب موافقة كل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وفي هذا الصدد، رحّبت اللجنة بمشاركة المنظمة النشطة في أنشطة التوريد على مستوى المنظومة ككلّ عبر سوق الأمم المتحدة العالمية، وأُخطرت بأن خطة العمل لتنسيق ممارسات الأعمال على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككلّ تشتمل على إسناد الأولوية للتمويل في ميدان التوريد.

20- وقد التمس بعض الأعضاء المزيد من التفاصيل عن الاستعراض المقترح الذي سيقوم به الاستعراض المفصَّل للعمليات الإدارية المنفذة في مكتب المدير العام. وأشارت اللجنة إلى التوضيح الذي أعطته شركة Ernst and Young من أن الاستعراض المفصَّل ركز ما أتيح له من موارد ووقت على تحليل وظيفة الخدمات الداخلية، ولكنها رأت ضرورة أن ينطلق الاستعراض المقترح لضمان توفير خدمات الدعم والخدمات الإدارية على نحو فعّال، وبغرض التعجيل بوتيرة عمليات اتخاذ القرارات. ولاحظت اللجنة التوضيح الذي أعطته الأمانة من أنها وافقت على التوصية في سياق الترتيب المناسب للأولويات وإطار تمويل تنفيذ توصيات الاستعراض المفصَّل وخطة العمل الفورية.

21- وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء توصيات الاستعراض المفصَّل فيما يتعلق بالترجمة، وأكدوا ضرورة ضمان جودة الترجمات وحسن توقيتها بشكل واف. وأشارت اللجنة إلى أنّ شركة Ernst and Young أقرّت بأنّ لدى المنظمة خدمات ترجمة كفوءة، ولكنها لاحظت في الوقت نفسه أن تكاليف الترجمة الداخلية أعلى من الأسعار التي يطبقها المترجمون العاملون لحسابهم الخاص. ولاحظت الأمانة أن المنظمة هي إحدى وكالتين اثنتين فقط في منظمة الأمم المتحدة تمتلكان خدمات ترجمة تعتمد على مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، وأن الأسعار المعتمدة فيها أقل بكثير مما

هو قائم في أي وكالة أخرى من مثل هذه الوكالات. كما أشير إلى أن النسبة الحالية لأعمال الترجمة التي تنفذ بعقود خارجية هي أعلى من أي وكالة شبيهة أخرى من وكالات الأمم المتحدة. وتشكل تكاليف الترجمة في المنظمة نحو 1 في المائة من مجموع صافي الاعتمادات، وهو أقلّ مما هو قائم في المنظمات المماثلة الأخرى. وفي حين أن الأمانة وافقت على توجّه توصية الاستعراض المفصَّل، فإن هناك اختلافات بشأن درجة مواصلة العمل بعقود الترجمة الخارجية في المستقبل. وأوضحت الأمانة أن كمية الترجمات العاجلة (أثناء الدورات) والترجمات السريّة، بالإضافة إلى الأعمال الداخلية لمراجعة وتدقيق مستوى جودة النصوص المترجمة خارجياً (حسب ما توصي به شركة Ernst and Young)، يتطلب وجود مجموعات ترجمة لكل لغة من اللغات بحجم يقارب الحجم الحالي.

22- وأقرت اللجنة بالحاجة إلى الموازنة بين التكاليف الأولية لتنفيذ توصية الاستعراض المفصَّل والوفورات طويلة الأجل، ولاحظت ما أبدته الأمانة من حذر إزاء مستوى التكاليف لمرة واحدة الذي ذكرته شركة Ernst and Young، وهو مستوى يعتقد أنه مفرط في انخفاضه. كما لاحظت الأمانة في ردها الأولي أن بعض الموضوعات مثل تكاليف إعادة توزيع الموظفين لم يشملها التقرير على ما يبدو. ولاحظت اللجنة الحذر الذي جرى الإعراب عنه بشأن كمية الوفورات، وفيما يتعلق بالإطار الزمني الذي من المتوقع أن تتحقق فيه. وفي حين لاحظت الشركة المذكورة إمكانية التقليل من تكاليف عملية إعادة توزيع الموظفين من خلال استخدام الموظفين الذين شملتهم العملية مجدداً في مواقع أخرى، فإن الأمانة أشارت إلى أن عمليات إعادة التوزيع هذه يمكن أن تخفّض التكاليف لمرة واحدة، ولكن لا بدّ من دراسة أثر ذلك على الوفورات أيضاً.

23- وبعدما استمعت إلى الشرح الذي أعطته كل من الأمانة وشركة Ernst and Young، أجمعت اللجنة على أنّ اعتماد إطار زمني يمتد على سبع سنوات هو خيار قابل للاستدامة أكثر من أجل دراسة تدفق الوفورات الإجمالية، مقارنة بالإطار الزمني الممتد على خمس سنوات الذي اقترحه الاستعراض المفصَّل، ذلك أنه يعطي فكرة متوازنة أكثر عن المنفعة النهائية للاقتراحات إذ أنه يشير إلى أنّ الوفورات الصافية تزداد بشكل ملحوظ حال تغطية التكاليف لمرة واحدة.

24- وأقرّت اللجنة بالحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات بين الأمانة والاستشاريين في شركة Ernst and Young لتقريب وجهات النظر حول توصيات الاستعراض المفصَّل القابلة للاستدامة والتكاليف والوفورات المحتملة الناشئة عنها، وتمنّت اللجنة إطلاعها على حصيلة هذه المشاورات.

المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2008-2009

25- استعرضت اللجنة، وفقاً للمادتين 4-5 و4-6 من اللائحة المالية، *التقرير السنوي المقدم* من المدير العام *بشأن أداء الميزانية والنقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2008-2009*.

اعتمادات الميزانية للفترة 2008–2009 وأساس التعديلات

26- أعادت اللجنة إلى الأذهان أن اعتمادات الميزانية البالغة 929.8 مليون دولار أمريكي للفترة 2008–2009 والتي أقرها المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 كان يفترض فيها تحديد وفورات ومكاسب إضافية ناشئة عن زيادة الكفاءة قيمتها22.1 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المالية لدى تنفيذ برنامج العمل. كما أعادت إلى الأذهان أنها، لدى أول تقرير مرحلي في هذا الصدد في مايو/أيار 2008، أعربت عن تطلعها إلى تلقي تقدير عن تأثير ذلك على توزيع الاعتمادات على الأبواب في التقرير السنوي التالي عن أداء الميزانية. واستعرضت اللجنة التسويات المقترح إدخالها على توزيع الاعتمادات بين أبواب الميزانية نتيجة لتخصيص القيمة الكاملة لهذه الوفورات والمكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة. وأقرت اللجنة، وفقاً للفقرة (ب) من البند 5 من المادة 4 من اللائحة المالية، نقل الاعتمادات فيما بين أبواب الميزانية الناجم عن ما تقدم وذلك على النحو المبين في الجدول 1 من *التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2008–2009* (انظر الملحق الأول).

إنفاقات الميزانية للفترة 2008–2009

27- أخذت اللجنة علماً بأن نفقات الميزانية في 2008 بلغت 441.1 مليون دولار أمريكي أي 47 في المائة من صافي اعتمادات الفترة 2008–2009 وأن من المنظور استخدام اعتمادات الفترة المالية بالكامل، وذلك باستثناء اعتمادات الباب التاسع، أي مصروفات الأمن، التي سيرحّل فائضها إلى الفترة التالية، وفقاً للائحة المالية. وأُبلغت اللجنة بالاحتياجات المتزايدة فيما يخص أمن وسلامة الموظفين والأصول وأخذت علماً بأن مصروفات الأمن ستكون موضع رصد دقيق في الأشهر القادمة، وأن التنبؤات الخاصة بها ستعدل على هذا الأساس.

28- وأخذت اللجنة علماً بالتنبؤات المؤقتة بالنقل بين أبواب الميزانية خلال الفترة المالية وذلك من الباب الثاني (0.6 مليون دولار أمريكي) والثالث (3.9 مليون دولار أمريكي) إلى الأبواب الأول (0.6 مليون دولار أمريكي) والرابع (1.1 مليون دولار أمريكي) والخامس (3.9 مليون دولار أمريكي). كما أحاطت بأن الطلب الرسمي للنقل بين الأبواب سوف يقدم إليها في دورتها المقبلة المقرر عقدها في يوليو/تموز 2009، على أساس المعلومات المستوفاة.

29- واتفقت اللجنة على الموافقة من حيث المبدأ على إعادة تخصيص أية مكاسب طارئة أو فوائض شاملة في الميزانية لمشروعات المصروفات الرأسمالية المتصلة بإصلاح المنظمة المدرجة في الباب الثامن، مع ملاحظة أن ذلك يتماشى أيضاً مع الإرشادات التي أصدرتها في دورتها الخامسة والعشرين بعد المائة[1]. بيد أن اللجنة شددت على أنه ينبغي تنفيذ برنامج العمل والميزانية بشكل كامل. وأعادت إلى الأذهان أن مكاسب الكفاءة الحقيقية المحددة حتى الآن للفترة المالية 2008–2009 تبلغ 18.1 مليون دولار أمريكي وشددت على ضرورة العمل بصورة صارمة على اتخاذ إجراءات لتحقيق الجزء المتبقي وقدره 22.1 مليون دولار أمريكي وفقاً لقرار المؤتمر. وأشارت اللجنة أنها تنتظر التقرير السنوي التالي لتلقي وصف مفصَّل عن وفورات ومكاسب الكفاءة المحققة ومعلومات محدثة عن توزيعها بين أبواب الميزانية.

[1] الفقرة 22 من الوثيقة CL 136/7.

جدول الاشتراكات للفترة 2010–2011

30- استعرضت اللجنة وأقرت الجدول المقترح للاشتراكات للفترة 2010–2011 (انظر الملحق الثاني) المدرج في الوثيقة FC 126/3 ووافقت على مشروع القرار التالي لإحالته إلى المجلس والمؤتمر:

قرار
جدول الاشتراكات للفترة 2010–2011

إن المؤتمر

بعد أن أخذ علما بتوصيات الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس؛

وإذ يؤكد أن المنظمة يجب أن تتبع، كما الحال في الماضي، قاعدة تطبيق جدول اشتراكات الأمم المتحدة بعد تعديله ليتماشى مع الاختلاف في العضوية بين المنظمتين؛

يقرر أن يستمد جدول اشتراكات المنظمة للفترة المالية 2010–2011 مباشرة من جدول اشتراكات الأمم المتحدة، الساري خلال 2009؛

يعتمد الجدول المضمن في المرفق بهذا التقرير للتطبيق في عامي 2010 و2011.

المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات

31- استعرضت اللجنة الوثيقة الصادرة بعنوان *المعالم المالية البارزة وحالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات*، التي تبيّن نتائج العمليات للأشهر الإثنى عشرة الأولى من الفترة المالية 2008–2009 والمركز المالي للمنظمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. كما استعرضت اللجنة ورقة عمل بعنوان *حالة الاشتراكات الجارية والمتأخرات* في 8 مايو/أيار 2009.

32- ولدى استعراض الوثيقتين أعلاه، أحاطت اللجنة بالنقاط البارزة الآتية:

(أ) بلغ مستوى العجز في الحساب العام 412.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 مقارنة برصيده البالغ 465.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007. إلا أن التحسن في الرصيد كان يقوم على أساس نتائج مؤقتة ولا يمكن اعتباره مؤشراً على النتيجة النهائية للفترة المالية 2008–2009.

(ب) كانت الاشتراكات غير المسددة في 8 مايو/أيار 2009 تبلغ 217.8 مليون دولار أمريكي و 176.3 مليون يورو، مقارنةً بمبلغ 184.2 مليون دولار أمريكي و 141.6 مليون يورو على التوالي في نفس التاريخ من سنة 2008. ولاحظت اللجنة بقلق أنه في الفترة الواقعة بين عامي 2005 و2009 لم تسدد نسبة تقرب من 50 في المائة من البلدان الأعضاء في المنظمة اشتراكاتها المقررة للبرنامج العادي. إضافة إلى ذلك، ظلت نسبة كبيرة من اشتراكات سنة 2008 (11 في المائة) غير مسددة، وهي نسبة تمثل 54 مليون دولار أمريكي (في المجموع). وظلت المستويات المرتفعة المستمرة من الاشتراكات غير المسددة تمثل عاملاً مهماً من عوامل تقويض الصحة المالية للمنظمة.

(ج) كانت تنبؤات النقدية المستوفاة في عام 2009 تستند، إلى حد بعيد، إلى سجل مدفوعات الأعضاء في 2008، غير أن مدفوعات كبيرة كان المتوقع تلقيها في شهر أبريل/نيسان لم تسدد، مما زاد من الطابع غير المؤكد للتنبؤات. ويعتبر تلقي مدفوعات كبيرة في شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران أساسياً لبقاء النقدية في الفصلين الثاني والثالث من سنة 2009 في مستوى يجنب المنظمة الاقتراض من الخارج. وما زالت المبالغ الكبيرة للاشتراكات غير المدفوعة في سنة 2008 تثقل كثيراً على تنبؤات النقدية لسنة 2009. وما لم تسدد مبالغ كبيرة من المتأخرات، أو يتم تسديد المدفوعات المتوقعة في سنة 2009 قبل موعدها المرتقب، فقد تحتاج المنظمة إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2009.

(د) في 31 شهر ديسمبر/كانون الأول 2008 بلغ مجموع الالتزامات المحددة اكتوارياً للمخططات الأربعة المتصلة بالموظفين 1 042.2 مليون دولار أمريكي، قيّد منها التزامات تبلغ 729.9 مليون دولار أمريكي في الكشوف المالية. أما الالتزامات غير المسجلة وقدرها 312.3 مليون دولار أمريكي فتعبر عن اعتماد "طريقة الممر" لتحديد المكاسب والخسائر الاكتوارية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(هـ) أحاطت اللجنة بأن التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة تعاني من نقص في التمويل يبلغ 736.8 مليون دولار أمريكي وأن هذا قد أسهم في نشأة عجز هيكلي في الحساب العام. وأحاطت اللجنة كذلك بأن الاشتراكات في التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وهي الاشتراكات البالغ قدرها 14.1 مليون دولار أمريكي عن الفترة المالية، على نحو ما أقرها المؤتمر في بادئ الأمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، ما زالت بعيدة كل البعد عن متطلبات تمويل الفترة المالية لضمان التغطية الكاملة لهذه الالتزامات بحلول سنة 2027. ويتضح من التقييم الاكتواري لسنة 2008 أن ثمة حاجة إلى اشتراكات تبلغ 101.6 مليون دولار أمريكي في كل فترة مالية لتمويل هذه الالتزامات بالكامل بحلول سنة 2027. وأحاطت اللجنة بأن مسألة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة ستناقش أيضاً في إطار البند 8 من جدول أعمال دورتها السادسة والعشرين بعد المائة – *التقييم الاكتواري للالتزامات المتعلقة بالموظفين في عام 2008* وفي سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

(و) أحاطت اللجنة بأن نفقات برنامج التعاون التقني في سنة 2008 التى حُملت لاعتمادات البرنامج عن الفترة 2006–2007 قد بلغت 33.6 مليون دولار أمريكي في حين بلغت النفقات مقابل اعتمادات الفترة 2008–2009 ما قيمته 18.8 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا انفاقاً بمعدل 4.4 مليون دولار أمريكي في الشهر في سنة 2008، وهو ما يمثل زيادة على معدل الفترة 2006–2007 البالغ 2.5 مليون دولار في الشهر، لكنه سيظل أقل من معدل الانفاق الشهري البالغ 5.2 مليون دولار أمريكي في الفترة 2004–2005. وأعربت اللجنة عن القلق إزاء مستوى الانفاق من برنامج التعاون التقني في الفترة 2008–2009 وأحاطت بأن هذه القضية ستناقش أيضاً في إطار البند 14 من جدول أعمال دورتها السادسة والعشرين بعد المائة – *تقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج التعاون التقني*.

(ز) في ضوء التقلبات الكبيرة التي شهدتها أسواق الأسهم في الفترة الأخيرة، قدمت للجنة معلومات مستوفاة عن آخر تقييم سوقي لحافظة الاستثمارات طويلة الأجل التي تحتفظ بها المنظمة على سبيل التمويل الجزئي للالتزامات المتعلقة بالموظفين التي وصلت قيمتها إلى 1.042 مليار دولار أمريكي. وقد هبطت القيمة السوقية للحافظة في 24 أبريل/نيسان 2009 إلى 233 مليون دولار أمريكي بعد أن كانت تبلغ 242 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. وأحاطت اللجنة بأن أداء استثمارات سنة 2008 سيناقش كذلك في إطار البند 11 من جدول أعمال دورتها السادسة والعشرين بعد المائة.– *تقرير عن الاستثمارات في عام 2008*.

(ح) فيما يخص حساب المصروفات الرأسمالية، أحاطت اللجنة بتحميل مبلغ 4.6 مليون دولار أمريكي إلى الحساب في سنة 2008، مما خلف في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 رصيد إقفال قدره 8.8 مليون دولار أمريكي لاستخدامه في تمويل مشروعات المصروفات الرأسمالية الجارية. وقد بلغت المصروفات التي حُملت لحساب مصروفات الأمن في 2008 ما قيمته 9.4 مليون دولار أمريكي مما خلف الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 برصيد إقفال قدره 2.3 مليون دولار أمريكي وهو مبلغ يتعلق بمساهمة المنظمة في إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن. وأحاطت اللجنة بأن القضايا المتعلقة بحساب المصروفات الرأسمالية وحساب مصروفات الأمن ستناقش كذلك في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

(ط) أحاطت اللجنة بأنه نتيجة للتأخر في تلقي اشتراكات الأعضاء، فإن الرصيد الكامل لصندوق رأس المال العامل (25.6 مليون دولار أمريكي) قد سُلِّفت للحساب العام في ديسمبر/كانون الأول 2008، قبل اللجؤ إلى الاقتراض من الخارج، مما خلف الصندوق بلا رصيد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. وأحاطت اللجنة بأن المستوى المرخص به لصندوق رأس المال العامل غير كاف لتغطية حتى شهر واحد من التدفقات النقدية الخارجة، وأن الأمر قد يقتضي إعادة النظر في هذا المستوى.

(ي) أحاطت اللجنة بأن رصيد حساب الاحتياطي الخاص بلغ في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008، ما قيمته 15.9 مليون دولار أمريكي منها 12.8 مليون دولار أمريكي تتعلق بمكاسب غير متحققة من

سعر الصرف ولا تدعمها الموارد النقدية الفعلية. وأُبلغت اللجنة بأن وظيفة حساب الاحتياطي الخاص والغرض منه ومعاملته المحاسبية، والتي تتعلق بصفة خاصة بتحويل مكاسب/خسائر سعر الصرف إلى الحساب، سوف يعاد النظر فيها وتقدم اقتراحات بتعديل حساب الاحتياطي الخاص إلى لجنة المالية. وذلك في سياق تطبيق مقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

33- وإذ سلمت اللجنة بأنه لا يمكن للمنظمة الوفاء بالاحتياجات النقدية لتشغيلها دون اللجوء إلى الاحتياطيات القانونية أو الاقتراض من الخارج، إلا عن طريق تلقي الاشتراكات في حينه، فقد حثت جميع الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها في مواعيدها لكفالة تمكن المنظمة من الوفاء بالاحتياجات النقدية التشغيلية لبرنامج العمل.

التقييم الاكتواري للالتزامات المتعلقة بالموظفين في عام 2008

34- أُبلغت اللجنة بأنّ شركة اكتوارية متخصصة قد أجرت هذا التقييم بالإضافة إلى تحليل معمّق للتكاليف الفعلية للمطالبات وطبّقت في ذلك آخر الفرضيات الاقتصادية والديمغرافية، بما في ذلك معدل الحسم والتضخّم في النفقات الطبية ومعدلات الوفيات.

35- واستعرضت اللجنة الورقة (FC 126/8) ولاحظت أنّه استناداً إلى أحدث تقييم اكتواري لعام 2008، فقد بلغت الالتزامات المتعلقة بالموظفين حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 ما مجموعه 042.2 1 مليون دولار أمريكي (مقابل 719.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007) أي ما يعادل زيادة قدرها 323.1 مليون دولار أمريكي مقارنة بعام 2007. وأشارت اللجنة إلى أنّ الزيادة تُعزى بشكل رئيسي إلى التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة والتي ازدادت بمقدار 301.5 مليون دولار أمريكي.

36- وأُخطرت اللجنة بأنّ الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الزيادة في التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة هي كالآتي:

- إضافة فرضية تتعلّق بالفئات العمرية وتفيد بأنّ تكاليف المطالبات الطبيّة في المستقبل سوف تزداد مع التقدّم في السنّ؛
- القيمة المعزّزة لليورو مقابل الدولار الأمريكي؛
- تحديث الفرضيات الخاصة بالوفيات بما يعكس الزيادات المتوقعة في طول العمر؛ و
- اعتماد فرضية مفادها أنّه سيتمّ الإبقاء على الترتيبات الحالية لتقاسم التكاليف بين منظمة الأغذية والزراعة والمشتركين في الخطة الطبيّة.

37- ولاحظت اللجنة أنّ مجموع الالتزامات المتعلقة بالموظفين والمسجلة في الكشوف المالية للمنظمة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 وقدرها 729.9 مليون دولار أمريكي كانت أقلّ من التقييم الاكتواري في ذلك التاريخ. والالتزامات غير المسجّلة بمقدار 312.3 مليون دولار أمريكي تدلّ على اعتماد "طريقة النطاق" لإرجاء الإقرار بالأرباح

والخسائر الاكتوارية بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو ما يتيح إمكانية وجود اختلافات بهامش يزيد على 10 في المائة يسجّل على عدّة سنوات. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن مجموع الالتزامات غير المموّلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. وصل إلى 787.4 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع 404.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007.

38- ولاحظت اللجنة مجدداً أنّ المساهمات المقررة في كل فترة مالية وقدرها 14.1 مليون دولار أمريكي لتمويل الالتزامات الطبية بعد انتهاء الخدمة، كما وافق عليها المؤتمر للمرة الأولى في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2003، لا تزال أقلّ بكثير من رقم التمويل المستهدف في كل فترة مالية لتمويل الالتزامات بالكامل بحلول سنة 2027.

39- واستعرضت اللجنة أيضاً الاعتبارات الرئيسية للخطط المستقبلية لتأمين تمويل كامل لالتزامات التغطية الطبيعة بعد انتهاء الخدمة، بما في ذلك:

- مكوّن اليورو الملحوظ في الالتزامات؛ و
- تأثير فرضيات تقاسم التكاليف بين المشتركين ومع المنظمة.

40- وذكّرت اللجنة بمشورة المجلس التي قضت بمعالجة هذه الالتزامات في الأجل الطويل من خلال اعتماد استراتيجيات تكفل تأمين التمويل الكامل للالتزامات الهامة المترتبة على المنظمة. وأقرّت اللجنة بالحاجة إلى تأمين تمويل إضافي لالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة واتفقت على رفع توصية إلى المجلس لزيادة المساهمات المقررة لكل فترة مالية في إطار برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011. وسوف تقرّ اقتراحات التمويل بمساهمة المشتركين من الموظفين الذين لا يزالون في الخدمة مع الوقت، مع إمكانية إعادة النظر في الموعد المقرر لاستكمال تمويل الالتزامات بأكملها.

41- وذكّرت اللجنة بأنّ وكالات الأمم المتحدة الأخرى قد بلغت مراحل مختلفة من حيث الاعتراف بالالتزامات الخاصة بالموظفين وتمويلها ورحّبت بكون منظمة الأغذية والزراعة واحدة من تلك المنظمات في منظومة الأمم المتحدة التي اتخذت خطوات للاعتراف بالالتزامات الخاصة بالموظفين ولتمويلها أيضاً من مصادر مختلفة.

التدابير الرامية إلى التشجيع على دفع الاشتراكات في موعدها

42- درست اللجنة الوثيقة التي أعدتها الأمانة وأجملت المداولات والإجراءات التي جرت في هذا المجال منذ عام 2004، وأدرجت التدابير القائمة حالياً والتدابير المقترحة التي ما تزال قيد النظر.

43- كما درست اللجنة المعلومات المتعلقة بتوقعات الاقتراض التي قدمتها الأمانة خلال مناقشة المعالم المالية البارزة، ووافقت على أن حالة السيولة في البرنامج العادي للمنظمة حرجة وليس بالإمكان تحسينها إلا من خلال تسديد الدول الأعضاء للاشتراكات المقررة في موعدها المحدد. ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أن مستوى احتياطيات المنظمة

(صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص) يبدو غير كاف في ضوء متوسط الصرف الشهري للبرنامج العادي والبالغ 44 مليون دولار أمريكي، وأن ذلك يعني أن المنظمة ستظل عرضة للخطر في حال تأخر مساهمين كبار عن تسديد اشتراكاتهم المقررة الجارية. وأكدت اللجنة أن على جميع البلدان تسديد اشتراكاتها المقررة في موعدها، وأن على البلدان ذات الاشتراكات المتأخرة أن تسويها دون إبطاء، حيث أن هذه المتأخرات تؤثر بشدة على مستويات السيولة. على أن اللجنة أقرت بأن بعض البلدان ذات الاشتراكات المتأخرة تواجه أوضاعاً اقتصادية عصيبة للغاية.

44- واستذكرت اللجنة أن معدل الحسم للخطة التحفيزية الراهنة لتشجيع التسديد الفوري للاشتراكات قد حُدد عند مستوى الصفر منذ عام 2004. ورأى العديد من الأعضاء أن مثل هذه الخطة ليست فعالة حيث أن دورة الميزانية في البلدان الأعضاء والقضايا السياسية الأخرى هي من بين العوامل التي تحدد توقيت المدفوعات الواردة. ورأى أحد الأعضاء أن من المهم إعادة فرض معدل حسم حتى لو كان صغيراً لإرسال إشارة إلى الأعضاء تشجعهم على التسديد الفوري للاشتراكات. كما لاحظت اللجنة وصف الوثيقة للحوافز.

45- واستعرضت اللجنة ووافقت على كل الإجراءات القائمة حالياً لتشجيع تسديد الأعضاء لاشتراكاتهم في المواعيد المقررة، وأكدت أن القواعد القائمة يجب أن تُطبق بشكل صارم.

46- ووافقت اللجنة على إدراج كل المقترحات الأولية المنبثقة من مداولاتها (أدناه)، لينظر فيها المجلس بصورة أولية، وعلى تأجيل أية مداولات أخرى حتى دورتها المقبلة في يوليو/تموز 2009:

(أ) ينبغي توسيع القيد الذي تفرضه المادتان 22-5 و22-7 من اللائحة العامة للمنظمة (فيما يتعلق بالأهلية للانتخاب لعضوية المجلس وفقد الدولة العضو ذات الاشتراكات المتأخرة التي تزيد عن مجموع اشتراكاتها المستحقة عن السنتين التقويميتين السابقتين لمقعدها) بحيث يشمل فقد مقعد العضوية في لجنتي المالية والبرنامج، وفي لجان المجلس؛

(ب) ينبغي تعديل العقوبات المحددة في المادة 3-4 من الدستور (فقد حق التصويت) المادتين 22-5 و22-7 من اللائحة العامة للمنظمة (الانتخاب لعضوية المجلس أو المقعد) بحيث تُفرض العقوبات بمجرد تراكم اشتراكات متأخرة عن سنة واحدة (عوضاً عن سنتين)؛

(ج) ينبغي فرض رسوم فائدة على المدفوعات المتأخرة أو تحميل البلدان ذات الاشتراكات المستحقة تكاليف الاقتراض الخارجي؛

(د) ينبغي أن يُشترط على الدول الأعضاء ذات الاشتراكات المتأخرة التي تزيد عن مجموع اشتراكاتها المستحقة عن السنتين التقويميتين السابقتين تقديم خطة تقسيط إلى لجنة المالية لاستعراضها، وموافقة المؤتمر اللاحقة عليها، في حين يجب أن يُشترط على الدول الأعضاء ذات الاشتراكات المتأخرة التي تقل عن ذلك تقديم تفسيرات خطية بشأن أسباب هذه المتأخرات لاستعراضها؛

(هـ) ينبغي تطبيق اللوائح الحالية المتعلقة بفقد حقوق التصويت تطبيقاً صارما؛

(و) ينبغي حرمان البلدان ذات الاشتراكات المتأخرة من مساعدات برنامج التعاون التقني ومن توظيف مواطنيها؛ و

(ز) ينبغي إعداد خطوط توجيهية تحدد شروط قبول المساهمات الطوعية من البلدان الأعضاء ذات الاشتراكات المتأخرة.

تقرير مرحلي عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

47- أُبلغت اللجنة بأنه وتماشياً مع الخطة المعدلة للمشروع، ستكون سنة 2012 السنة الأولى التي تصبح فيها العمليات التي تخضع للمراجعة الخارجية مستوفية بالكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أُخذ بعين الاعتبار عند إعادة النظر في موعد التنفيذ، قدرات المنظمة والقيود المفروضة على الموارد، فضلاً عن إفساح المجال لقيام مزيد من أوجه التآزر مع مبادرات داخلية أخرى في المنظمة ولا سيما دمج مشروع استبدال نظام المحاسبة الميداني ضمن مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

48- وأشارت اللجنة إلى أنّ مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد خضع للمراجعة من قِبل مكتب المفتش العام، الذي خلُص إلى أنّه يستند إلى بنية سليمة للحوكمة والإدارة وترتكز إلى خطط مفصّلة، غير أنّ الطبيعة المؤسسية للمشروع تستلزم زيادة مشاركة الإدارة العليا فيه وإسناد أولوية تنظيمية أعلى له مقارنة بالمبادرات المنافِسة الأخرى. وأُبلغت اللجنة بأنّ المشروع لا يزال يقوم برصد المخاطر الرئيسية المتمثلة في: (أ) العدد المحدود من الموظفين الرئيسيين في مختلف أقسام المنظمة؛ و(ب) محدودية القدرات والبنى الأساسية والنظم في المكاتب الميدانية. وبقيت الكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع على امتداد ثلاث فترات مالية 13.9 مليون دولار أمريكي.

49- وأُبلغت اللجنة بأنّ نظام المحاسبة الميدانية الموجود حالياً لم يعد يلبي احتياجات منظمة ذات صبغة لامركزية متزايدة، وهو ما يتجلى في زيادة حجم الإنفاق من خارج الميزانية من قِبل المكاتب الميدانية بنسبة تفوق 100 في المائة منذ عام 2004. ومن شأن النظام الجديد الذي سيحلّ محلّ نظام المحاسبة الميدانية أن يحسّن الضوابط والبيانات والتكامل مع النظم المؤسسية الداخلية، بالإضافة إلى دعم التقيّد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووصلت قيمة الجزء غير الممول من التكاليف التقديرية لمشروع استبدال نظام المحاسبة الميدانية (التي سيُعاد النظر فيها حالما تجهز الخطط المفصَّلة) إلى 2.5 مليون دولار أمريكي. ولاحظت اللجنة عزم المنظمة على التماس مصادر من خارج الميزانية لتمويل هذا المشروع.

50- وفي ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه، أيّدت اللجنة إرجاء موعد التنفيذ إلى عام 2012 على اعتباره موعداً واقعياً ويتيح أكبر قدر ممكن من التآزر داخل المنظمة، مع الإشارة أيضاً إلى أنّ معظم أجهزة الأمم المتحدة الأخرى قد أرجأت الموعد المقرر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى سنة 2012. وبالإشارة إلى الضغط على الموارد من الموظفين نتيجة المبادرات الجارية المختلفة ضمن المنظمة، شددت اللجنة على أهمية كفالة إتاحة الموارد اللازمة من

الموظفين داخل المنظمة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأكدت أيضاً أهمية مواصلة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وفي طليعتها برنامج الأغذية العالمي.

51- وأكّدت اللجنة مجدداً أهمية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأغراض اتخاذ القرارات والحوكمة على نحو أفضل وأيّدت بالكامل اعتماد المعايير المذكورة في منظمة الأغذية والزراعة، مع الإقرار بأنّها ستدعم العديد من مبادرات الإصلاح الأخرى. وأشارت اللجنة إلى أنّه سيتعيّن تمويل مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من مرفق الإنفاق الرأسمالي في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.

تقرير عن الاستثمارات في عام 2008

52- لاحظت اللجنة أن استثمارات المنظمة القصيرة الأجل تتألف أساساً من مساهمات حساب الأمانة المودعة بانتظار تسديد المدفوعات لتنفيذ المشاريع، وأن قيمة هذه الودائع قد وصلت إلى 742 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2008. وأثنت اللجنة على التدابير حسنة التوقيت التي اتخذتها المنظمة للحد من المخاطر والحفاظ على رأسمال حساب الأمانة في ظل حالات الانخفاض السوقي الشديدة التي وقعت عام 2008. وأعادت المنظمة توظيف الحافظة في صيف عام 2008، وتصل نسبة الأصول القصيرة الأجل المحتفظ بها في أوراق مالية ضئيلة المخاطر إلى 95 في المائة. وأتاحت التدابير حسنة التوقيت لحافظة الاستثمارات القصيرة الأجل تحقيق عائد إيجابي إجمالي صغير قدره 0.43 في المائة لعام 2008.

53- وفيما يتعلق بالاستثمارات الطويلة الأجل (بقيمة 242 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2008) لاحظت اللجنة الانخفاضات الشديدة في الأسواق المالية خلال عام 2008. وأعربت اللجنة عن ارتياحها من أن العائد السنوي الإجمالي للأصول الطويلة الأجل، ورغم أنه سلبي (– 21.36 في المائة)، هو أعلى بنسبة 1 في المائة من المعيار القياسي وأفضل بالمقارنة بالعديد من النظراء. وفي الوقت ذاته فقد أعربت اللجنة عن قلقها من الفجوة التمويلية القائمة بين أصول الاستثمارات الطويلة الأجل (242 مليون دولار أمريكي) ومستوى التزامات ما بعد الخدمة المتعلقة بالموظفين (1042 مليون دولار أمريكي) الذي يُفترض أن تغطيها الحافظة. وأقرت اللجنة بأن استثمارات المنظمة عند المستويات الحالية لن تكون أبداً كافية لتغطية الالتزامات واقترحت إخضاع تطورات هذه الفجوة للرصد المتواصل، وأن يُعرض هذا الأمر على اللجنة في اجتماعاتها المقبلة.

54- ولاحظت اللجنة تدابير الحوكمة السليمة التي استخدمتها المنظمة في إدارة الأصول القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء. وقد أثبت المستوى الثلاثي للرقابة، المؤلف من لجنة الاستثمارات الداخلية، واللجنة الاستشارية الخارجية للاستثمارات، ولجنة المالية ذاتها، فعاليته.

55- كما أيدت اللجنة التدابير التي اتخذتها المنظمة في أواخر عام 2008 بتعليق قيد الفائدة على الأرصدة المتبقية من حساب الأمانة بسبب اقتراب أسعار الفائدة في السوق من مستوى الصفر. وتدرس المنظمة حالياً نهجاً جديدة لقيد

الفائدة، بما في ذلك استعراض الممارسات المتبعة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ولاحظت اللجنة أن الأسواق المالية قد تغيرت كثيراً ووافقت على أن قيد الفائدة على الأرصدة المتبقية من حساب الأمانة يجب أن يكون متسقاً مع ظروف الأسواق وأن يتجنب أي نقص في الفائدة في البرنامج العادي. وطلبت اللجنة إطلاعها على نتائج الاستعراض الداخلي وعلى أي تغييرات يتم إجراؤها عندما تسمح ظروف الأسواق باستئناف توزيع فوائد الأرصدة المتبقية من حساب الأمانة.

تقرير مرحلي عن تعديل برنامج العمل بالنسبة إلى الوفورات غير المحددة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

56- ذكَّرت اللجنة بأنه كان من المزمع في الإعتمادات البالغة 929.8 مليون دولار أمريكي لميزانية الفترة 2008–2009 التي أقرها المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، تحديد وتحقيق وفورات ومكاسب في الكفاءة قيمتها 22.1 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المالية لدى تنفيذ برنامج العمل.

57- ولاحظت اللجنة التدابير التي تقوم المنظمة باتخاذها في ظل إطار زمني قصير بغية إرساء إجراءات لتحقيق الوفورات الكاملة البالغة 22.1 مليون دولار أمريكي على امتداد الفترة المالية. كما لاحظت أنه تم حتى الآن اتخاذ إجراءات لتحقيق وفورات بقيمة 18.1 مليون دولار أمريكي. وتلقت اللجنة تأكيدات بأنه سيتم القيام بالإجراءات اللازمة لتحقيق الوفورات المتبقية البالغة 4 ملايين دولار أمريكي خلال عام 2009، وأن ذلك سيعتمد في جانب منه على الاستعراض المفصَّل وعلى صندوق الابتكار.

58- ولاحظت اللجنة أنه تم تحقيق ما قيمته 9.3 مليون دولار أمريكي من وفورات الكفاءة الفعلية حتى نهاية شهر مارس/آذار 2009، وأن من المنتظر تحقيق وفورات من هذا النوع خلال الفترة المالية بقيمة 15.9 مليون دولار أمريكي، وذلك نتيجة المهلة اللازمة لتنفيذ الإجراءات. ولاحظت اللجنة بقلق أنه سيتم استخلاص رصيد من الوفورات بقيمة 6.2 مليون دولار أمريكي من الإجراءات غير المتكررة خلال الفترة المالية، ولكنها تلقت تأكيدات بأن مثل هذه الإجراءات ستخفف من الأثر السلبي على تنفيذ برنامج العمل المزمع. وأشارت اللجنة إلى أنها تتطلع إلى تلقي تقرير مرحلي عن المسألة في دورتها في يوليو/تموز 2009.

عناصر مشروع الاطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011

59- نظرت اللجنة في مشروع عناصر الاطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية المعروضة عليها في الوثيقة CL 136/16. ورحب الأعضاء بالوثيقة ووافقوا على أنها تتيح أساساً سليماً للمناقشة.

60- ووافقت اللجنة على أن ترتيب مراحل إعداد ومناقشة الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية اتسم بالتعقد بصفة خاصة في هذه السنة، نظراً للمراحل اللازمة لمناقشة العناصر من قبل المجلس

ولجانه الدائمة فضلاً عن لجنة المؤتمر. وشدد الأعضاء على أن الوثائق الحالية تمثل عملاً مستمراً قد يحتاج إلى تحسين وصقل – حتى تراعى، مثلا، نتيجة الاستعراض المفصَّل في عرض الأهداف الوظيفية. ولاحظت اللجنة، فضلاً عن ذلك، أنه يمكن مناقشة تخصيص الموارد أولاً في دورتها في يوليو/تموز 2009.

61- وأبدت اللجنة اقتراح إعداد وثيقتين منفصلتين: الأولى هي وثيقة الإطار الاستراتيجي؛ والثانية وثيقة مشتركة تجمع بين الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية. وبالإضافة إلى ذلك رحبت اللجنة بالعناصر التي ستقدم في برنامج العمل والميزانية، بما فيها: الاحتياجات من الموارد لتحقيق النتائج التنظيمية خلال الفترة المالية – الاحتياجات التي تغطي بالاشتراكات المقررة وبالمساهمات الطوعية على السواء، والتكاليف والوفورات الناشئة عن تنفيذ خطة العمل الفورية؛ وحساب الزيادة في التكاليف ووفورات الكفاءة؛ ومخصصات الالتزامات الطويلة الأجل (لا سيما التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة)، والحسابات الاحتياطية، وأي التزامات تعاني من نقص التمويل؛ ومشروع القرار الخاص باعتمادات الميزانية.

62- ورحبت اللجنة بالمعلومات التي قدمت إليها بشأن الهدفين الوظيفيين خاء *(التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن)* وذال *(الإدارة الكفؤة والفعالة)*. وأعرب عدة أعضاء عن اعتقادهم أنه قد يكون من المفيد مواصلة المعالجة التفصيلية للأهداف الوظيفية، بما في ذلك أن تدرج فيها الاسهامات المنبثقة عن الاستعراض المفصَّل وغيره من العمليات، كما قد يكون من المفيد زيادة الطابع المحدد والسمة التشغيلية، للمؤشرات الخاصة بالأهداف. وأعادت اللجنة إلى الأذهان أن أعضاء المنظمة قد طلبوا الحصول على تحليل تفصيلي يميز بين الميزانية البرنامجية والميزانية الإدارية للمنظمة، ولاحظت أن الهدف الوظيفي ذال سيشكل مرجعاً في إعداد الميزانية الإدارية.

63- ورأت اللجنة أنه يلزم تقديم مشروع القرار الخاص باعتمادات الميزانية بصورة تختلف عن طريقة عرضه في الماضي، حتى يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية والوظيفية التي تم تحديدها مؤخراً، مع كفالة المرونة اللازمة لتنفيذه بصورة فعالة في الوقت ذاته. ولاحظت اللجنة أن الأمانة أكدت أنها ستقدم إلى اللجنة مشروع القرار المتعلق بالاعتمادات في دورتها في تموز/يوليو.

64- وأعرب عدة أعضاء عن رغبتهم في أن تجري زيادة الموارد المخصصة لبرنامج التعاون التقني.

تقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج التعاون التقني

65- لاحظ العديد من الأعضاء التقدم المحرز في الموافقة على المشروعات من اعتمادات برنامج التعاون التقني للفترة 2009/2008، إلا أنهم أعربوا عن قلقهم المتواصل من المستوى المنخفض للصرف فيما يتعلق باعتمادات الفترة 2007/2006 والفترة 2009/2008 على حد سواء، وكذلك المعدل الشهري المتوقع للصرف خلال الفترة المتبقية من عام 2009. واستذكرت اللجنة مداولاتها خلال دورتها الثانية والعشرين بعد المائة، وأكدت مجدداً الحاجة إلى ضمان التنفيذ الكامل للمشروعات المعتمدة من اعتمادات الفترة 2007/2006 قبل نهاية عام 2009.

66- وطلبت اللجنة الإبقاء على هذا البند على جداول أعمال دوراتها المقبلة، إلا أنها أشارت إلى أن من الأفضل في المستقبل أن يُناقش في إطار اجتماع مشترك مع لجنة البرنامج (التي استعرضت بشكل مفصل عدداً من الجوانب المعنية لعمليات برنامج التعاون التقني خلال دورتها الأولى بعد المائة التي عُقدت بالتزامن مع الدورة السادسة والعشرين بعد المائة للجنة المالية) لتوسيع وجهة التركيز بحيث تتجاوز الجوانب المالية، وأن يتم ذلك بالترافق مع تقديم تقارير مماثلة عن استخدام الموارد من خارج الميزانية.

67- وذكَّرت اللجنة بالقرارات المدرجة في خطة العمل الفورية بشأن تطبيق اللامركزية في برنامج التعاون التقني، ولاحظت أن الأمانة قد اتخذت بالفعل عدداً من الخطوات لتطبيق إطار اللامركزية لهذا البرنامج. وأُخطرت اللجنة بأن الأمانة ملتزمة تماماً بمواصلة هذه الجهود بحيث تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يناير/كانون الثاني 2010. وفي هذا الصدد طلبت اللجنة توجيه اهتمام فوري إلى التدابير الضرورية لبناء القدرات في المكاتب الميدانية، بما في ذلك التدريب، وإعادة النظر في الإجراءات بهدف التعجيل بعمليات الموافقة والتنفيذ، مع ضمان جودة المساعدات المقدمة في الوقت ذاته.

المسائل المتعلقة بالموارد البشرية

السياسة المعدلة لاستعانة منظمة الأغذية والزراعة بالمتعاقدين والمتقاعدين وتطبيق هذه السياسة

68- نظرت لجنة المالية في التغييرات في سياسة الموارد البشرية وتبسيط التدابير التي تقترحها المنظمة فيما يتعلق باستخدام الموارد البشرية من غير الموظفين والمتقاعدين على النحو المبين في الوثيقة FC 126/15، والتي أعدت إعمالا للمناقشات التي عقدتها اللجنة خلال دورتها الثالثة والعشرين بعد المائة بشأن هذا الموضوع، ونتيجة للتوصيات الناشئة عن التقييم الخارجي المستقل وخطة العمل الفورية.

69- واستذكرت اللجنة أن تقرير التقييم الخارجي المستقل قد دعا، فيما يتصل بالموارد البشرية من غير الموظفين، إلى ترشيد وتبسيط القواعد والإجراءات التي تنظم استخدام عقود هذه الموارد، ودعا إلى إجراء عملية تحول كبيرة عن الضوابط السابقة إلى الضوابط اللاحقة. كما لاحظت اللجنة أن توصيات خطة العمل الفورية تدعو إلى تطبيق سياسات شفافة وتنافسية في تعيين الخبراء الاستشاريين مع تدابير لضمان الاهتمام بالتوازن الجغرافي والجنساني (الإجراء 3-67 من خطة العمل الفورية)، وكذلك ضمان عدم استخدام الخبراء الاستشاريين والمتقاعدين لتغطية فجوة طويلة الأجل في شغل الوظائف الشاغرة باعتبار ذلك تدبيرا من تدابير الوفر في التكاليف. وفيما يتعلق بالمتقاعدين، أوصى تقرير التقييم الخارجي المستقل بأن تطبق المنظمة شروطا أكثر مرونة وإجراءات أكثر بساطة بالنسبة لأتعاب متقاعدي الأمم المتحدة وغيرهم من المتقاعدين بأسعار السوق، في حين أوصت خطة العمل الفورية بترشيد استخدام متقاعدي المنظمة الذين لا يتعين استخدامهم لمدة 6 أشهر على الأقل من التقاعد من المنظمة (الإجراء 3-68 من خطة العمل الفورية).

70- وأحيطت اللجنة علما بأن إجراءات أبسط لأتعاب متقاعدي الأمم المتحدة وغيرهم من المتقاعدين بأسعار السوق قد طبقت كإجراء مبكر استجابة لتقرير التقييم الخارجي المستقل، ولاحظت أن هذا الإجراء قد نفذ بدعم من الأجهزة الرئاسية. وشدد العديد من الأعضاء على ضرورة أن تظل تدابير احتواء التكاليف هدفا هاما في عملية إدارة الموارد البشرية من غير الموظفين والمتقاعدين.

71- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأن التغييرات في السياسة التي اقترحتها المنظمة تعالج بصورة كافية توقعات خطة العمل الفورية مع توفير المرونة الإدارية المطلوبة في نفس الوقت فيما يتعلق بتلبية احتياجات البرامج. ويشمل ذلك التواصل الفعال من خلال إصدار الخطوط التوجيهية ونشر التعيينات الخاصة بالموارد البشرية من غير الموظفين لمعالجة التوزيع الجغرافي المشوَّه مع الإبلاغ الداخلي اللاحق عن الجهود المبذولة، وتطبيق قائمة الخبراء الرسمية في 2010، وإدخال سجل الاعتماد الذاتي لعملية الاختيار الداخلية للموارد البشرية من غير الموظفين وآلية الإشراف الداخلي المعاد تجديدها تحت إدارة شعبة الموارد البشرية. وفيما يتعلق بالمتقاعدين، تضمنت التغييرات المقترحة في السياسة تبسيط القواعد والإجراءات من خلال دمج فئات المتقاعدين الثلاث الحالية في فئة واحدة فقط هي فئة متقاعدي الأمم المتحدة وحظر استخدام المتقاعدين خلال الأشهر الستة الأولى من تاريخ التقاعد (ثلاث أشهر في الوقت الحاضر). كما تتضمن التغييرات المقترحة في السياسة عدم استخدام المتقاعدين لأداء مهام الوظيفة التي تقاعدوا منها أو العمل بصفة تنفيذية تنطوي على التزامات للمنظمة.

72- وشددت اللجنة على أن الصكوك التقاعدية للموارد البشرية من غير الموظفين توفر أداة مفيدة لتنفيذ مهام ونشاطات محددة يتعين تنفيذها خلال فترة زمنية محددة. وفي حين لاحظت اللجنة المرونة وفعالية التكاليف التي يتيحها استخدام الموارد البشرية من غير الموظفين والمتقاعدين، اعترفت أيضا بأهمية التمسك بمبدأ المعاملة المتساوية للموظفين تطبيقا لأفضل ممارسات الاستخدام. على الرغم من إدراك اللجنة للصعوبات التي تحيط بتحديد ما يشكل عملا أساسيا في المنظمة، أكدت الحاجة إلى ضمان استخدام الصكوك التقاعدية للموارد البشرية من غير الموظفين بفعالية في نشاطات تعتمد على المهمة ومحددة الوقت.

73- وأيدت اللجنة التغييرات المقترحة في السياسة وتدابير التبسيط لتعزيز فعالية الموارد البشرية من غير الموظفين والمتقاعدين، تمشياً خطة العمل الفورية. ونظراً لدور الحوكمة والإشراف الذي تضطلع به فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالموارد البشرية، ونظراً للأهمية المسندة لاستخدام الصكوك التعاقدية للموارد البشرية من غير الموظفين والمتقاعدين، طلبت اللجنة أن يُقَدم لها من الآن فصاعداً تقريرٌ سنوي للعلم عن استخدام هذه الترتيبات.

تقرير مرحلي عن تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة

74- أشارت اللجنة إلى أنّ إدارة الموارد البشرية هي عنصر أساسي وجوهري في عملية إصلاح منظمة الأغذية والزراعة وذكّرت بقرارها الصادر في دورتها الخامسة والعشرين بعد المائة في شهر مارس/آذار 2009 والذي قضى بضرورة أن يكون الإطار الخاص باستراتيجية إدارة الموارد البشرية بنداً دائماً على جدول أعمال دوراتها المقبلة.

75- وقد أثنت على التقدم الذي أحرزته المنظمة على صعيد تطوير استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة، من خلال تجسيد ثلاثة أهداف رئيسية مدمجة وخاصة بالموارد البشرية وهي تحديداً: (أ) التمكين لقوة عمل ذات جودة فائقة ورفيعة الأداء؛ (ب) جعل الموارد البشرية شريكاً استراتيجياً في إدارة المنظمة؛ (ج) توفير خدمة موارد بشرية كفؤة وفعالة دعماً لإنجاز البرامج.

76- وأوصت اللجنة بأن تواصل الأمانة بذل الجهود للتوصل إلى مواءمة واضحة بين هذه الأهداف الثلاثة الخاصة بالموارد البشرية والهدف الوظيفي ذال *(الإدارة الكفؤة والفعالة)* وتوقعت أن يبرز هذا في البلورة المفصَّلة للنتائج التنظيمية الثلاث المنبثقة عنه وفي المؤشرات الخاصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011. وأبدت اللجنة ارتياحها لأنّ هذا سيشكل منطلقاً من أجل الاستناد إلى النتائج عند صياغة مؤشرات قياس الإنجازات والغايات المتصلة بأنشطة محددة خاصة بالموارد البشرية ولتمكين اللجنة من ممارسة دور الإشراف الموكل إليها. وقد شددت على أهمية وجود مقاييس قابلة للقياس لتحسين الكفاءة والفعالية.

77- وأقرّت اللجنة بأهمية المبادرات الستّ الرئيسية الخاصة بالموارد البشرية والمشار إليها في الوثيقة FC 126/16[2]، ألا وهي تقييم الأداء، والتدريب على الإدارة/القيادة، والإبلاغ عن معلومات الإدارة، وسياسات الموارد البشرية الجديدة، ودعم إعادة الهيكلة، والتبسيط، واعتبرت أنها تؤدي دوراً مركزياً لبلوغ الأهداف الخاصة بالموارد البشرية على نحو فعّال.

78- واستمعت اللجنة إلى عرض شفوي عن آخر المعلومات حول التوصيات النهائية التي وردت في الاستعراض المفصَّل في مجال الموارد البشرية، فضلاً عن ردود الفعل الأوليّة للإدارة على هذه التوصيات واتفقت على متابعة بحث هذا الموضوع في دورتها المقبلة في شهر يوليو/تموز 2009.

79- وأُبلغت اللجنة بأنّ توصية الاستعراض المفصَّل بخصوص مستويات التوظيف في وظيفة الموارد البشرية، خاصة في ما يتعلق بوضع مقياس مرجعي للمعدل الأمثل بين عدد موظفي الموارد البشرية إلى الموظفين عامة في المنظمة، هي توصية تحتاج إلى مزيد من المناقشات مع الشركة الاستشارية الخارجية. وقد طلبت اللجنة إطلاعها على حصيلة هذه المناقشات الإضافية.

80- وأقرّت اللجنة بأنّ استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة لا يزال يشكل وثيقة هي قيد الإعداد الآن وخلُصت إلى أنّ الإطار العام الذي ستراعى فيه توصيات الاستعراض المفصَّل المتفق عليها سوف يُعرض في سياق الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 كي تقوم اللجنة باستعراضه في دورتها في شهر يوليو/تموز 2009.

[2] *تقرير مرحلي عن تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية وإطار السياسات ذات الصلة.*

المسائل المتعلقة بالإشراف

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

81- رحبت اللجنة بالتقرير ولاحظت بارتياح التقدم الملموس الذي أُحرز في تنفيذ التوصيات منذ التقرير المرحلي الأخير، وأقرت بالجهود المتكاملة التي بذلتها الأمانة في هذا الصدد ضمن سياق تنفيذ خطة العمل الفورية.

82- ولاحظت اللجنة بقلق غياب المراجع الخارجي خلال دورتها عند مناقشة التقرير المرحلي عن تنفيذ توصياته. وأعربت عن رغبتها في أن يبذل المراجع الخارجي قصارى جهده لتفادي تكرار مثل هذا الغياب في المستقبل.

83- وطلبت اللجنة اعتماد شكل معزز للوثيقة في المستقبل يشتمل على تعليقات المراجع الخارجي بشأن كل توصية على حدة، على نحو ما تم الاتفاق عليه سابقاً.

تقرير سنوي عن أنشطة مكتب المفتش العام في سنة 2008

84- أعربت اللجنة عن شكرها للمفتش العام للتقرير الواضح والموجز والحافل بالمعلومات الذي قدمه لها.

85- وناقشت اللجنة المسائل ذات الصلة بالتوظيف في مكتب المفتش العام: تنفيذ التوصيات الناشئة عن *استعراض تقييم الجودة للمكتب* لعام 2007 والذي أجراه معهد المراجعة الداخلية؛ والكيفية التي ستتم بها التعيينات في لجنة المراجعة؛ وتحديد وتنفيذ وعرض التوصيات المتعلقة بالمخاطر العالية، واستقلالية مكتب المفتش العام والموظف المعني بالجوانب الأخلاقية؛ وانعدام النهج الشامل إزاء إدارة المخاطر في المنظمة؛ وحالة نقل برنامج المراجعة المحلي إلى مكتب المفتش العام.

86- وعقب مناقشة هذه المسائل، أبدت اللجنة عددا من التعليقات والاقتراحات للنهوض بعمليات المنظمة وتقديم التقارير من مكتب المفتش العام، بما في ذلك ضمان استقلالية الموظف المعني بالجوانب الأخلاقية، والحاجة إلى إدارة شاملة للمخاطر، وتحسين تصنيف وتنفيذ التوصيات المعلقة المعنية بالمخاطر العالية.

مكاتب الاتصال في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2007/10)

87- أخذت اللجنة علما بالوثيقة CL 136/INF/8 التي تتألف من تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن مكاتب الاتصال في منظومة الأمم المتحدة، والتعليقات المتصلة بها التي أبداها المدير العام للمنظمة، فضلا عن مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

88- واعترفت اللجنة بأهمية مكاتب الاتصال في تمكين منظومة الأمم المتحدة من العمل كمنظمة واحدة وضمان مساهمة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في عملية التنسيق على نطاق المنظومة. وأخذت اللجنة علما أيضا بالمعلومات المقدمة بشأن عدد ومواقع مكاتب الاتصال التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

متابعة طلب المؤتمر تقديم المعلومات ذات الصلة بمؤتمر القمة المقترح عقده في نوفمبر/تشرين الثاني 2009: النواحي التنظيمية والمالية

89- فحصت اللجنة المعلومات الأولية بشأن الجوانب التنظيمية والمالية لمؤتمر القمة العالمي المقترح عقده لرؤساء الدول والحكومات بشأن الأمن الغذائي في سنة 2009، مع الإشارة إلى أن فكرة المؤتمر قد طرحت في الأصل من قبل المدير العام إبان الاحتفال بيوم الأغذية العالمي في نيويورك وأنها وردت في البيان الذي أدلى به في الدورة الخامسة والثلاثين (الخاصة) لمؤتمر المنظمة المعقودة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

90- رحبت اللجنة بالورقة التي تصف أهداف مؤتمر القمة المقترح، والمقدمة كمعلومات أساسية تيسيرا لتقدير الجوانب المالية للترتيبات. وأحاطت بأن قرارا بشأن عقد المؤتمر المقترح سيُتخذ في الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس التي ستعقد في شهر يونيو/حزيران على أساس وثائق منفصلة تعد لهذا الغرض.

91- وفيما يتعلق بالتكاليف الإضافية لمؤتمر القمة المقترح، والتي يجب أن تُغطى بأكملها من خلال موارد من خارج الميزانية، أُبلغت اللجنة بأن هذه التكاليف تتراوح بين 1.5 إلى 2.5 مليون دولار أمريكي.

92- وأخطرت اللجنة بأن هذه التقديرات تستند إلى التكاليف التي تم تكبدها بالفعل من أجل الجوانب اللوجستية (مثل الأمن، والترجمة الفورية، واستئجار المعدات، والتأمين، وغيرها) للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عقد في شهر يونيو/حزيران 2008. وأبلغت اللجنة كذلك بأن مؤتمر القمة المقترح سيستفيد بالفعل، مقارنة بذلك، بانخفاض التكاليف، بالنسبة للمنظمة والأعضاء على السواء، نتيجة للاقتراح الخاص بعقد مؤتمر القمة بالتعاقب مع الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة.

93- وأبلغت اللجنة بأن من غير المنظور تحمل تكاليف أخرى للمتطلبات الخاصة بمؤتمر القمة المقترح، نظرا لأن العمل جار بالفعل في نطاق برنامج العمل والوثائق الفنية الخاصة بالمؤتمر الرفيع المستوى المعني بكيفية تأمين الغذاء للعالم في سنة 2050 الذي تم بالفعل تحديد موارد من خارج الميزانية له بقيمة 1 مليون دولار أمريكي. وأبلغت اللجنة بأن معظم احتياجات التمويل للمؤتمر الرفيع المستوى في سنة 2008 كانت، خلافا لذلك، تتعلق بالتكاليف الفنية الأساسية.

94- وأخذت اللجنة علما بتأكيدات إدارة المنظمة بشأن المبادرات المنتظرة الرامية إلى تخفيض التكاليف الإضافية إلى أدنى حد وهي مبادرات تستفيد من التآزر سواء داخل المنظمة أو مع كيانات من خارج المنظمة، مثل مدينة روما، والغرفة التجارية الإيطالية، ومجلس النواب بالبرلمان الإيطالي وغير ذلك من الكيانات.

95- وأحاطت اللجنة بأنه لن يتم الشروع في التدابير الرامية إلى جمع الأموال من خارج الميزانية لمؤتمر القمة المقترح إلا بعد اتخاذ المجلس، في يونيو/حزيران 2009، قرار نهائي بشأن مؤتمر القمة المقترح، ولاحظت أن ذلك لا يترك إلا القليل من الوقت لجهود تعبئة الموارد المطلوبة.

96- وحصلت اللجنة على تأكيدات بأن من المنظور تغطية التمويل الإضافي المطلوب لمؤتمر القمة المقترح عقده في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009 من موارد خارجة عن الميزانية بالكامل، بما يتفق تماما واللائحة المالية، ودون تأثير سلبي على برنامج العمل.

أية مسائل أخرى

طرق عمل لجنة المالية

97- أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلتها الأمانة لتأمين توزيع الوثائق في حينه قبل دورتها السادسة والعشرين بعد المائة، ولمستوى الجودة الرفيع للوثائق المقدمة إليها.

98- وشجعت اللجنة، وفقا لإرشاداتها السابقة، استخدام عروض سمعية – بصرية مركزة ومختصرة لتقديم البنود الفردية لجدول الأعمال.

99- ورحبت اللجنة بالممارسة الجديدة المتمثلة في إدراج موجز تنفيذي، وسجل بالإجراءات المطلوبة من اللجنة، في وثائق اللجنة. وطلبت أن يجري في المستقبل توسيع نطاق هذه الممارسة لتشمل وثائق المجلس و/أو المؤتمر المعروضة على لجنة المالية للنظر فيها، وذلك عن طريق إرفاق هذه الوثائق بغلاف فيه نص قصير يتضمن معلومات أساسية موجهة إلى اللجنة.

100- ورحبت اللجنة باستخدام الاتصالات الإلكترونية فيما بين الأعضاء وذلك فيما بين الدورات وكاتصالات تمهيدية.

101- وكررت اللجنة الإعراب عن ضرورة التأكيد على الاتفاق الذي يسمح بحضور مراقبين ليس لهم حق أخذ الكلمة لدورات لجنة المالية، وضرورة تنفيذ هذا الاتفاق، تمكينا للأعضاء من تسيير الأعمال بطريقة سلسلة ولا تعترضها عقبات.

موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والعشرين بعد المائة

102- أُبلغت اللجنة بأنّه تقرر عقد دروتها السابعة والعشرين بعد المائة في روما يومي 27 و28 مايو/أيار 2009.

الملحق الأول

التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفي ما بين بنود الميزانية في الفترة المالية 2008-2009

موجز تنفيذي / الإجراء المطلوب

(1) يطلب من اللجنة المصادقة على توزيع اعتمادات ميزانية الفترة المالية 2008–2009 البالغة 929.8 مليون دولار أمريكي التي وافق عليها المؤتمر والناشئة في ذلك الوقت عن تخصيص وفورات ومكاسب ناجمة عن زيادة الكفاءة والبالغة 22.1 مليون دولار أمريكي لم يُشر إليها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2008-2009. وقد أسندت أعلى الوفورات البالغة 4.1 في المائة من الموارد الأصلية (5.7 مليون دولار أمريكي) *للباب الخامس: خدمات الإدارة والإشراف*. وجرى في *الباب الرابع: اللامركزية والتعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج* تحديد وفورات بنسبة 2.7 في المائة (6.3 مليون دولار أمريكي) وفي *الباب الثاني: النظم المستدامة للأغذية والزراعة* 2 في المائة (5.4 مليون دولار أمريكي). وجرى في الأبواب المتبقية توزيع وفورات الكفاءة على النحو التالي: *الباب الأول* 1.4 في المائة (0.4 مليون دولار أمريكي)، *الباب الثالث* 1.6 في المائة (3.9 مليون دولار أمريكي)، *الباب الثامن* 1.3 في المائة (0.3 مليون دولار أمريكي)، *الباب التاسع* 0.6 في المائة (0.1 مليون دولار أمريكي).

(2) كما يطلب من اللجنة الإحاطة بالأداء المتوقع لفترة السنتين مقابل اعتمادات البرنامج العادي البالغة 929.8 مليون دولار أمريكي التي وافق عليها المؤتمر. وقد بلغت المصروفات المدرجة في الميزانية في عام 2008 مقدار 441.1 مليون دولار أمريكي[3] (47 في المائة من صافي اعتمادات الفترة 2008–2009)، وينتظر مع المصروفات المتوقعة للفترة المالية استخدام كامل الاعتمادات باستثناء الفائض في *الباب التاسع*. وسوف يتم تقديم طلب رسمي بعمليات النقل بين أبواب الميزانية خلال الدورة المقبلة في يوليو/ تموز 2009

جهة الاتصال

مدير مكتب البرنامج والميزانية والتقييم السيد Boyd Haight هاتف 5324 5705 06 39+

[3] مع افتراض إنفاق 50٪ من اعتمادات برنامج التعاون التقني للفترة المالية وقبل توزيع الفروق غير المواتية في تكاليف الموظفين وتعديل المصروفات بحسب السعر الذي وضعت على أساسه الميزانية.

المقدمة

1 – تجيز المادة 4–1 من اللائحة المالية للمدير العام تحمل الالتزامات في حدود المبالغ المعتمدة في الميزانية التي وافق عليها المؤتمر. لذا ينبغي أن يُدار الإنفاق الإجمالي لتنفيذ برنامج العمل العادي من اعتمادات البرنامج العادي لفترة السنتين.

2 – وبموجب المادة 4–6 من اللائحة المالية، يتولى المدير العام إدارة الاعتمادات بما يضمن توفير الأموال الكافية لتغطية الإنفاق خلال الفترة المالية من دون أن تتركّز الالتزامات والإنفاق في سنة تقويمية واحدة. وتستعرض لجنة المالية سنويا إدارة المدير العام لاعتمادات ميزانية البرنامج العادي. ويوجز هذا التقرير السنوي عن أداء الميزانية الجوانب المتعلقة بأداء البرنامج العادي للفترة 2008–2009 في نهاية 2008 للمناقشة.

3 – وتنص المادة 4–5(أ) من اللائحة المالية على إبلاغ لجنة المالية ببعض عمليات النقل التي تتم فيما بين الشُعب، بينما تنص المادة 4–5(ب) على أن توافق لجنة المالية على عمليات النقل من باب لآخر. ويوفر هذا التقرير: (1) عرضا عاما للتوزيع بحسب الأبواب الذي نجم عن الوفورات الناشئة عن الكفاءة التى لم تحدد فى برنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009 بمبلغ 22.1 مليون دولار أمريكي، رهنا باقراره من قبل اللجنة، (2) إشارة مسبقة للحجم المحتمل لعمليات النقل بين بنود الميزانية الناشئة عن تنفيذ برنامج العمل للفترة 2008–2009. وسوف يتم تقديم طلب رسمي بعمليات النقل بين الأبواب الناشئة عن تنفيذ البرنامج خلال الدورة القادمة في يوليو/ تموز 2009.

اعتمادات الفترة 2008–2009، وأساس التعديلات

4 – كان يتعين في الاعتمادات البالغة 929.8 مليون دولار أمريكي لميزانية الفترة 2008–2009 التي أقرها المؤتمر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007[4] تحديد وفورات ومكاسب ناشئة عن زيادة الكفاءة قيمتها 22.1 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المالية لدى تنفيذ برنامج العمل. وطلب المؤتمر من المدير العام أن يدرج في تقريره إلى لجنة المالية في مايو/ أيار التعديلات الجارية على برنامج العمل لتحديد المزيد من الوفورات غير المحددة ومكاسب الكفاءة وفقا للمادة 4–5 من اللائحة المالية.

5 – وتوفر الوثيقة FC 126/12: *"تقرير مرحلي عن تعديل برنامج العمل بالنسبة إلى الوفورات غير المحددة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة"* عرضا عاما أكثر تفصيلا للوفورات ومكاسب الكفاءة الفعلية التي تحققت حتى ذلك التاريخ. وتحدد هذه الوثيقة التأثيرات على مستوى أبواب الميزانية لتوزيع كامل الوفورات البالغة 22.1 مليون دولار أمريكي على النحو المبين في *الجدول 1* أدناه.

[4] قرار المؤتمر 2007/3.

الجدول 1

مستوى الميزانية المعتمد (بآلاف الدولارات الأمريكية)				
	الباب	برنامج عمل 2009-2008	الوفورات ومكاسب الكفاءة	الاعتمادات الصافية للفترة 2009-2008
			بالدولار الأمريكي / في المائة	
1	التنظيم والإدارة المؤسسية*	27,038	373- / 1.4	26 665
2	نظم الأغذية والزراعة المستدامة	266,474	5 437- / 2.0	261 037
3	تبادل المعلومات، السياسات والمواد الترويجية	239,851	3 898- / 1.6	235 953
4	اللامركزية، التعاون فى الأمم المتحدة وتسليم البرامج	234,553	6 335- / 2.7	228 218
5	خدمات الإدارة والإشراف	139,671	5 698- / 4.1	133 973
6	المصروفات غير المنظورة	600	0 / 0.0	600
8	المصروفات الرأسمالية	20,378	262- / 1.3	20 116
9	مصروفات الأمن	23,420	139- / 0.6	23 289
	المجموع	**947 985**	**22 143-** / **2.3**	**929 842**

* يتضمن مجموع الباب الأول 4 ملايين دولار أمريكي لمتابعة التقييم الخارجي المستقل التي وافق عليها المؤتمر في القرار 2007/3.

6 – يطلب من اللجنة الموافقة على توزيع صافي اعتمادات ميزانية البرنامج العادي على الأبواب والناشئة عن تخصيص الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة.

إسقاطات ميزانية الفترة 2008–2009
وعمليات النقل المتوقعة فيما بين أبواب الميزانية

7 – قد يتعين إجراء عمليات نقل إضافية بين بنود الميزانية للفترة المالية 2008–2009 بعد تقييم المصروفات الفعلية لعام 2008 والاحتياجات التقديرية لعام 2009، حسبما يرد أدناه.

8 – يتأثر أداء ميزانية الفترة 2008–2009 بالفروق غير المواتية المتوقعة في تكاليف الموظفين والمقدرة بمبلغ 5.8 مليون دولار أمريكي والتي تعزى بالدرجة الأولى إلى مطالبات منحة التعليم الأعلى مما كان مدرجا في الميزانية وبدلات التعيين والنقل فضلا عن الزيادة في مرتبات فئة الخدمات العامة وتكاليف المعاشات التقاعدية في المكاتب الميدانية نتيجة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي. كذلك فإن التكاليف لمرة واحدة والتمويل المتصل بتطبيق اللامركزية وبنقل مركز الخدمات المشتركة بما في ذلك إعادة توزيع ونقل الموظفين تزيد بمبلغ 4 ملايين دولار أمريكي مما كان مدرجا في الميزانية. وجرى تعويض التكاليف من الموارد المدرجة فى الميزانية، ولم تستخدم بالكامل مثل تلك المتعلقة بتكاليف تطبيق اللامركزية في المكاتب الإقليمية الفرعية الجديدة.

9 – ويتضمن *الجدول 2* أدناه أداء الميزانية المتوقع للفترة 2008–2009 بحسب الباب. ويبلغ الإنفاق الفعلي في 2008 مبلغ 444.1 مليون دولار أمريكي [5] (47 في المائة من صافي اعتمادات الفترة 2008–2009). وتتوقع المصروفات المتوقعة للفترة المالية استخدام كامل الاعتمادات بما في ذلك *حالات الطوارئ*، ولكن باستثناء *الباب التاسع* حيث سيجري ترحيل الفائض إلى الفترة المالية القادمة وفقا للائحة المالية

الجدول 2

	أداء ميزانية 2008–2009 المتوقع (بآلاف الدولارات الأمريكية)	صافي الاعتمادات	المصروفات المتوقعة	الفائض/العجز
1	التنظيم والإدارة المؤسسية	26.7	27.3	(0.6)
2	نظم الأغذية والزراعة المستدامة	261.0	259.4	1.7
3	تبادل المعلومات، السياسات والمواد الترويجية	236.0	232.0	3.9
4	اللامركزية، التعاون فى الأمم المتحدة وتسليم البرامج	228.2	229.3	(1.1)
5	خدمات الإدارة والإشراف	134.0	137.9	(3.9)
6	المصروفات غير المنظورة	0.6	0.6	-
8	المصروفات الرأسمالية	20.1	20.1	0.0
9	مصروفات الأمن	23.3	21.1	2.2
	مجموع الاعتمادات (الصافية)	929.8	.6 7 92	2.2

10 – واستنادا إلى التقديرات السابقة للأداء خلال فترة السنتين، قد يتعين نقل موارد من *الباب الثاني* (1.7 مليون دولار أمريكي) *والباب الثالث* (3.9 مليون دولار أمريكي) الى *الباب الأول* (0.6 مليون دولار أمريكي)، *والبالب الرابع* (1.1 مليون دولار أمريكي)* *والباب الخامس* (3.9 مليون دولار أمريكي).

11 – وتعزى الزيادة في الإنفاق في *الباب الأول* إلى التكاليف الإضافية للمؤتمر الإقليمي لأوروبا فضلا عن تمويل الموارد البشرية الإضافية في مكتب الشؤون القانونية. ويرجع التجاوز في الإنفاق في *الباب الرابع* إلى حد كبير إلى الفروق غير المواتية في تكاليف الموظفين.

12 – ويعزى التجاوز في الإنفاق في *الباب الخامس* إلى التكاليف لمرة واحدة التي تزيد عما أدرج في الميزانية لإنشاء مركز الخدمات المشتركة في بودابست، والتكاليف الإضافية لإعادة التوزيع التي تكبدت نتيجة لنقل بعض الوظائف الإدارية في المقر الرئيسي إلى مركز الخدمات المشتركة بالتدريج (مثل نقل مجموعة الحسابات المستحقة الدفع). وعلاوة على ذلك نقل 40 في المائة من موارد تنمية قدرات الموظفين للفترة المالية من جميع الأبواب إلى *الباب الخامس* لدعم العمل المؤسسي بشأن أولويات تنمية قدرات الموظفين ومايتصل بذلك من توصيات بشأن الإجراءات المبكرة الناشئة عن تقرير التقييم الخارجي المستقل.

[5] مع افتراض إنفاق 50٪ من اعتمادات برنامج التعاون التقني للفترة المالية وقبل توزيع الفروق غير الإيجابية في تكاليف الموظفين وتعديل الإنفاق بحسب السعر الذي وضعت به الميزانية.

13 – وفي حين أن من المتوقع في الوقت الحاضر حدوث الإنفاق الكامل في *الباب الثامن*، وقد يحقق *الباب التاسع* فائضا في الفترة 2008–2009 يصل إلى 2.2 مليون دولار أمريكي، يذكر أنه وفقا للائحة المالية، سوف يرحل أي فائض في هذين البابين إلى الفترة المالية 2010–2011

14 – تواجه المنظمة طلبات متعددة لكي تنفذ في وقت واحد في برنامج العمل المقرر فى2009، ومتابعة التقييم الخارجي المستقل. وفى حالة توافر مكاسب تحدث مصادفة نتيجة مثلا لتحركات أسعار الصرف غير المتوقعة، قد ترغب اللجنة فى منح موافقتها، من حيث المبدأ، لإعادة تخصيص أي مكاسب تحدث مصادفة أو فائض في الميزانية الشاملة للعناصر ذات الأولوية المتقدمة في الإصلاح[6] والمشروعات ذات الصلة المعاد صياغتها المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي (*الباب الثامن*) والتي قد تكون مطلوبة أو يتعين مواصلتها في الفترة المالية القادمة، بما في ذلك نظام إدارة الأداء وإستراتجية إدارة الموارد البشرية.

15 – وأخيرا يشار إلى أن الإبلاغ عن الميزانية في نهاية الفترة المالية يستند إلى سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو المعمول به في وضع برنامج العمل والميزانية للفترة 2008–2009 والبالغ 1 يورو = 1.36 دولار أمريكي (السعر المسخدم في الميزانية). ويراقب مكتب البرنامج والميزانية والتقييم الوضع بعناية إلاّ أن بعض الاختلافات بحسب الباب قد تحدث إذا كان متوسط نسبة الإنفاق باليورو تختلف اختلافا كبيرا عن الافتراضات الواردة في التوقعات..

التوجيه المطلوب من لجنة المالية

16 – يرجى من اللجنة:

- الموافقة على توزيع الاعتمادات الصافية للفترة 2008–2009 بعد تعديلها لمراعاة الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة البالغة 22.1 مليون دولار أمريكي على أبواب الميزانية؛
- الإحاطة بالتوقعات التقريبية لعمليات النقل المتوقعة فيما بين أبواب الميزانية مقابل الاعتمادات الصافية المعتمدة.(وسوف يقدم طلب رسمى لعمليات النقل بين أبواب الميزانية إلى الدورة القادمة في يوليو/تموز 2009).

[6] الفقرة 22 من الوثيقة CL 136/7 – أكّدت اللجنة مجدداً على أهمية دراسة جميع مصادر التمويل المكنة، ومنها مثلاً الوفورات غير المتوقعة أو تلك الناشئة عن تحرير موارد من البرنامج العادي نتيجة تقديم مساهمات من خارج الميزانية لدعم البرامج الفنية، مع الحرص على تنفيذ برنامج العمل المقرر للفترة 2008–2009 بالكامل.

الملحق الثاني

جدول الاشتراكات المقترح للفترة 2010–2011

(يرد جدول الاشتراكات للفترة 2008–2009– لأغراض المقارنة)

جدول الاشتراكات	جدول الاشتراكات المقترح	
2009–2008 [8]	2011–2010 [7]	الدول الأعضاء
في المائة	في المائة	
0.001	0.001	أفغانستان
0.006	0.006	ألبانيا
0.086	0.086	الجزائر
0.008	0.008	أندورا
0.003	0.003	أنغولا
0.002	0.002	أنتيغوا وباربودا
0.327	0.327	الأرجنتين
0.002	0.002	أرمينيا
1.796	1.796	أستراليا
0.891	0.891	النمسا
0.005	0.005	أذربيجان
0.016	0.016	جزر البهاما
0.033	0.033	البحرين
0.010	0.010	بنغلاديش
0.009	0.009	بربادوس
0.020	0.020	بيلاروس
1.108	1.108	بلجيكا
0.001	0.001	بليز
0.001	0.001	بنن
0.001	0.001	بوتان
0.006	0.006	بوليفيا
0.006	0.006	البوسنة والهرسك

[7] استمدّ مباشرة من جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة 2007–2009 كما اعتُمد بموجب القرار 237/61 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2006.

[8] استمدّ مباشرة من جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة 2007–2009 كما اعتُمد بموجب القرار 237/61 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2006

جدول الاشتراكات	جدول الاشتراكات المقترح	
8 2009–2008	7 2011–2010	الدول الأعضاء
في المائة	في المائة	
0.014	0.014	بوتسوانا
0.880	0.880	البرازيل
0.020	0.020	بلغاريا
0.002	0.002	بوركينا فاسو
0.001	0.001	بوروندي
0.001	0.001	كمبوديا
0.009	0.009	الكاميرون
2.992	2.992	كندا
0.001	0.001	الرأس الأخضر
0.001	0.001	جمهورية أفريقيا الوسطى
0.001	0.001	تشاد
0.162	0.162	شيلي
2.680	2.680	الصين
0.106	0.106	كولومبيا
0.001	0.001	جزر القمر
0.001	0.001	الكونغو
0.001	0.001	جزر كوك
0.032	0.032	كوستاريكا
0.009	0.009	كوت ديفوار
0.050	0.050	كرواتيا
0.054	0.054	كوبا
0.044	0.044	قبرص
0.282	0.282	الجمهورية التشيكية
0.007	0.007	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
0.003	0.003	جمهورية الكونغو الديمقراطية
0.743	0.743	الدانمرك
0.001	0.001	جيبوتي
0.001	0.001	دومينيكا
0.024	0.024	الجمهورية الدومينيكية
0.021	0.021	إكوادور
0.089	0.089	مصر

جدول الاشتراكات	جدول الاشتراكات المقترح	
8 2009–2008	7 2011–2010	الدول الأعضاء
في المائة	في المائة	
0.020	0.020	السلفادور
0.002	0.002	غينيا الاستوائية
0.001	0.001	إريتريا
0.016	0.016	إستونيا
0.003	0.003	إثيوبيا
0.003	0.003	فيجي
0.567	0.567	فنلندا
6.332	6.332	فرنسا
0.008	0.008	غابون
0.001	0.001	غامبيا
0.003	0.003	جورجيا
8.619	8.619	ألمانيا
0.004	0.004	غانا
0.599	0.599	اليونان
0.001	0.001	غرينادا
0.032	0.032	غواتيمالا
0.001	0.001	غينيا
0.001	0.001	غينيا بيساو
0.001	0.001	غيانا
0.002	0.002	هايتي
0.005	0.005	هندوراس
0.245	0.245	هنغاريا
0.037	0.037	آيسلندا
0.452	0.452	الهند
0.162	0.162	إندونيسيا
0.181	0.181	جمهورية إيران الإسلامية
0.015	0.015	العراق
0.447	0.447	آيرلندا
0.421	0.421	إسرائيل
5.104	5.104	إيطاليا
0.010	0.010	جامايكا

جدول الاشتراكات	جدول الاشتراكات المقترح	
8 2009–2008	7 2011–2010	الدول الأعضاء
في المائة	في المائة	
16.706	16.706	اليابان
0.012	0.012	الأردن
0.029	0.029	كازاخستان
0.010	0.010	كينيا
0.001	0.001	كيريباتي
2.184	2.184	جمهورية كوريا
0.183	0.183	الكويت
0.001	0.001	قيرغيزستان
0.001	0.001	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
0.018	0.018	لاتفيا
0.034	0.034	لبنان
0.001	0.001	ليسوتو
0.001	0.001	ليبيريا
0.062	0.062	الجماهيرية العربية الليبية
0.031	0.031	ليتوانيا
0.086	0.086	لكسمبرغ
0.002	0.002	مدغشقر
0.001	0.001	ملاوي
0.191	0.191	ماليزيا
0.001	0.001	ملديف
0.001	0.001	مالي
0.017	0.017	مالطة
0.001	0.001	جزر مارشال
0.001	0.001	موريتانيا
0.011	0.011	موريشيوس
2.268	2.268	المكسيك
0.001	0.001	ولايات ميكرونيزيا الموحدة
0.001	0.001	مولدوفا
0.003	0.003	موناكو
0.001	0.001	منغوليا
0.001	0.001	الجبل الأسود

جدول الاشتراكات	جدول الاشتراكات المقترح	
8 2009–2008	7 2011–2010	الدول الأعضاء
في المائة	في المائة	
0.042	0.042	المغرب
0.001	0.001	موزامبيق
0.005	0.005	ميانمار
0.006	0.006	ناميبيا
0.001	0.001	ناورو
0.003	0.003	نيبال
1.882	1.882	هولندا
0.257	0.257	نيوزيلندا
0.002	0.002	نيكاراغوا
0.001	0.001	النيجر
0.048	0.048	نيجيريا
0.001	0.001	نيوى
0.786	0.786	النرويج
0.073	0.073	عمان
0.059	0.059	باكستان
0.001	0.001	بالاو
0.023	0.023	بنما
0.002	0.002	بابوا غينيا الجديدة
0.005	0.005	أوروغواي
0.078	0.078	بيرو
0.078	0.078	الفلبين
0.504	0.504	بولندا
0.530	0.530	البرتغال
0.086	0.086	قطر
0.070	0.070	رومانيا
1.206	1.206	الاتحاد الروسي
0.001	0.001	رواندا
0.001	0.001	سانت لوسيا
0.001	0.001	ساموا
0.003	0.003	سان مارينو
0.001	0.001	ساو تومي وبرينشيبي

جدول الاشتراكات	جدول الاشتراكات المقترح	
[8] 2009–2008	[7] 2011–2010	الدول الأعضاء
في المائة	في المائة	
0.752	0.752	المملكة العربية السعودية
0.004	0.004	السنغال
0.021	0.021	صربيا
0.002	0.002	سيشيل
0.001	0.001	سيراليون
0.063	0.063	سلوفاكيا
0.097	0.097	سلوفينيا
0.001	0.001	جزر سليمان
0.001	0.001	الصومال
0.292	0.292	جنوب أفريقيا
2.983	2.983	اسبانيا
0.016	0.016	سري لانكا
0.001	0.001	سان كيتس ونيفيس
0.001	0.001	سان فنسنت وغرينادين
0.010	0.010	السودان
0.001	0.001	سورينام
0.002	0.002	سوازيلند
1.076	1.076	السويد
1.222	1.222	سويسرا
0.016	0.016	الجمهورية العربية السورية
0.001	0.001	طاجيكستان
0.006	0.006	جمهورية تنزانيا المتحدة
0.187	0.187	تايلند
0.005	0.005	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
0.001	0.001	تيمور ليشتي
0.001	0.001	توغو
0.001	0.001	تونغا
0.027	0.027	ترينيداد وتوباغو
0.031	0.031	تونس
0.383	0.383	تركيا
0.006	0.006	تركمانستان

جدول الاشتراكات	جدول الاشتراكات المقترح	
8 2009–2008	7 2011–2010	الدول الأعضاء
في المائة	في المائة	
0.001	0.001	توفالو
0.003	0.003	أوغندا
0.045	0.045	أوكرانيا
0.304	0.304	الإمارات العربية المتحدة
6.675	6.675	المملكة المتحدة
22.000	22.000	الولايات المتحدة الأمريكية
0.027	0.027	أوروغواي
0.008	0.008	أوزباكستان
0.001	0.001	فانواتو
0.201	0.201	جمهورية فنزويلا البوليفارية
0.024	0.024	فييت نام
0.007	0.007	اليمن
0.001	0.001	زامبيا
0.008	0.008	زمبابوي
100.000	**100.000**	